الفضاء العمراني: فضاء اجتماعي وثقافي
مقاربة منهجية

أ. عبد الرزاق أمقران
قسم علم الاجتماع
جامعة سطيف

ملخص:

يتميز التحليل السوسيولوجي للفضاء العمراني بتركيزه على التفاعل القائم بين الفضاء والمجتمع. والمقالة تبين أن البنية الاجتماعية والنمط الثقافي يجسدان هذا التفاعل. ومن خلال رصد بعض الآثار المرتبطة بالفضاء برزت ممارسات الفاعلين الاجتماعيين كأحد المظـــاهر الأساسية في دراسة البعد الثقافي للفضاء والبعد الاجتماعي ويظهر الفضاء كمجـــال واســـع تتصادم فيه المصالح تارة وتتلاقى تارة أخرى، وتتعارض المشاريع الاجتماعيـــة والثقافيـــة للجماعات المسيطرة مع مشاريع الجماعات الضعيفة التي تخضع في ظرف تاريخي ما وتثور وتتمرد في ظرف آخر. كما أن الحياة اليومية، بينت ممارسات الأفراد تجاه الفضاء وكيـــف يسقطون عليه تصوراتهم وطموحاتهم فيتحول بذلك إلى شحنة إنمائية قوية.

Résumé :

La préoccupation première de notre article est l'étude des phénomènes culturels et social impliquant un rapport à l'espace dans une perspective sociologique. Ceci suppose que l'on envisage la signification que prend l'espace dans la formation de la vie sociale dans la mesure où l'analyse sociologique suppose une étude des relations et de la vie sociale.

Notre article démontre que les diverses composantes du phénomène urbain ont des incidences différentes selon le modèle culturel et la structure sociale.

مقدمة: لا يقل اهتمام علم الاجتماع بالفضاء العمراني عن اهتمام الفروع المعرفية الأخرى، واختلفت طبيعة الدراسات السوسيولوجية بتعدد المقاربات المعتمدة من طرف علماء الاجتماع في محاولتهم فهم، تحليل وتفسير الظواهر المرتبطة بالفضاء العمراني. من جهتنا، نعتقد بأن المقاربة الأنسب هي تلك التي تتجنب محاولة إيجاد روابط ميكانيكية بين الفضاء العمراني والحياة الاجتماعية كما فعل ورث WIRTH[1] الذي درس ثلاث خصائص للفضاء العمراني وهي الحجم، الكثافة و اللاتجانس ليؤكد وجود رابطة ميكانيكية بين نوع من الحياة الاجتماعية ونوع من الفضاء العمراني كما لو أن الرابطة هذه يفترض تكرارها وبصورة آلية في كل المجتمعات. كما أن المقاربة الأنسب في اعتقادنا، تتجنب العمل بالتصورات المثالية والقوالب التكنوقراطية الجاهزة التي تؤمن بامكانية تغيير العادات الحياتية تدريجيا وبشكل آلي، بإحداث التغيير المطلوب في الفضاء الفيزيقي، متأثرة بأفكار الجيل الماضي الذي يمثله خاصة إبنزرهوارد IBENZER HOWARD و لوكوربوزهيه LE CORBUSIER [2]. الأول نظر إلى المدينة بوصفها تعديا على الطبيعة وبنى تحليله حول ضرورة إجتثاث هذا "المرض" حتى ينقذ الإنسان، وأما الثاني فركز جل أعماله حول ضرورة "إعادة تسجيل" الساكن في المدينة في سياق الطبيعة. وأخيرا، نحاول من خلال المقاربة المعتمدة في هذه المقالة، رفع اللبس القائم حول أحد المفاهيم الشائعة – المجتمع المحلي Communauté– والذي يجسد تداخلا بين الفضاء الفيزيقي والفضاء الاجتماعي وحتى مع الوحدة السياسية Unité politique ، ونبرز ضرورة تخليص هذا المفهوم من معانيه الأدبية المتداولة والانتقال به إلى لغة التحليل بغية التحكم في مكوناته المختلفة. إن المقاربة التي تتجنب القضايا المذكورة أعلاه، ستعتمد على التحليل الذي يؤكد بأن مكونات الظاهرة الحضرية تؤثر بأشكال مختلفة حسب البنى الاجتماعية والأنماط الثقافية السائدة. إن مفهومي البنية الاجتماعية والنمط الثقافي لهما أهمية تحليلية كبرى في دراسة الفضاء العمراني ببعده الاجتماعي وبعده الثقافي. تواجدهما معناه عدم العمل بالتحليل القائم على الرابطة السببية الأحادية Liaison causale unilatérale لأنه التحليل الذي يعجز عن فهم عمل وتطور الحياة الاجتماعية التي تتطلب دراستها وضع الفرضية الدائمة للفعل المعاكس Feed-Back وهذا ما يضمنه التحليل الذي يعتمد على مفهومي البنية الاجتماعية والنمط الثقافي. وهذا الطرح يتقاسمه الكثير من العاملين في حقل

علم الاجتماع ونذكر على سبيل المثال لا للحصر، الأستاذ جنيد حجيج الذي بين بأن:" تنظيم الفضاء ظاهرة اجتماعية لا يمكن التقرب منها وفهمها إلا بالرجوع المباشر إلى الظواهر الاجتماعية الأخرى. دراسة الفضاء معناه إبراز التفاعلات القائمة بين الفضاء والمجتمع. في المرحلة الأولى، يجب فهم العمليات التي تحدث أو التي حدثت حتى تم بموجبها إنجاز الفضاء، ثم في مرحلة تالية يجب ملاحظة وتسجيل آثار هذا الفضاء على المجتمع ككل"[3]. وأبرز الباحثان ريمي J. Remy وفوييه l. Voye بصورة أدق طبيعة التفاعلات بين المجتمع والفضاء بتأكيدهما على أن " التحليل الذي يقوم على البنية الاجتماعية، يفترض وجود تعارض المصالح، وجود تناقضات، ومساحات يغيب فيها التضامن ويحضر فيها النزاع."[4] من هنا، يبرز الفاعلون الاجتماعيون كمحور أساسي في المقالة له حضور مبرر في جميع أجزاء الدراسة ولا يمكن الاستغناء عنه لفهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية للفضاء العمراني. وفي هذا السياق، تأخذ دراسة الأستاذ رشيد سيدي بومدين حول الفوضى العمرانية في الجزائر، أهمية قصوى وخاصة أنه افترض بأن هذه الفوضى إنما هي شكل من النظام حصل حوله اتفاق بين الفاعلين الاجتماعيين بما فيهم الدولة وخلص إلى القول بأن" مخالفات القوانين من طرف المشيدين الخواص يلقى نوعا من التسامح من طرف الجهات المعنية. غير أن هذه المخالفات التي يتم غض الطرف عنها هي أيضا وسيلة لإخفاء تلك المخالفات التي يرتكبها أعوان الدولة، من دون شك، خدمة لبعض الزبائن النافعين"[5]. كما يبدو وبصورة جلية، تأثير الفاعلين الاجتماعيين في الدراسة التي أنجزتها الباحثة منى حرب القاق حول مشروع أليسار الذي صمم بعد نهاية الحرب الأهلية من أجل إعادة تنظيم الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت ومع مرور الوقت – وكما تبين الباحثة – إنحرف المشروع عن غاياته المعلنة في الوثائق الرسمية ليصبح محل نزاع بين الحكومة وحركة أمل وحزب الله تارة ومحل توافق بين الأطراف الثلاثة تارة أخرى. الأكيد أن المظاهر الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالفضاء العمراني لا يمكن دراستها بالجدية المطلوبة بمعزل عن دراسة الفاعلين الاجتماعيين وممارساتهم، وهذا جانب اهتمت به المقالة – كما سيظهر ذلك لاحقا. خصصت المقالة حيزا لوسط المدينة كفضاء عمراني يوضح كيف تتداخل البنية الاجتماعية والنمط الثقافي في تحديد طبيعته الرمزية. فهو عامل توافق كما هو الحال بالنسبة للمدينة القديمة، القاهرة وعامل تمييز

وتنافس كما هو حال وسط مدينة استكهولم، السويد. وأخيرا، ركزت المقالة بعضا من اهتمامها حول ثقافة الطبقات الثرية وثقافة الطبقات العمالية لتؤكد خصخصة الفضاء العمراني بتوظيف الانتماء الاجتماعي والثقافي.

أولا/ أسس التحليل السوسيولوجي للفضاء العمراني. ذكرنا سابقا بأن المقالة تعتمد مقاربة تتجنب الروابط الميكانيكية بين الفضاء والحياة الاجتماعية وكذا تتجنب القوالب التكنوقراطية الجاهزة التي تتعامل مع الفضاء وآثاره كأمور قارة، وأخيرا تتجنب الخلط الحاصل في تحديد مفهوم المجتمع المحلي الذي تتداخل فيه معاني الفضاء الاجتماعي والفضاء الفيزيقي. يتناول المحور الأول من المقالة أوجه الاختلاف بين القضايا المذكورة أعلاه وأسس التحليل السوسيولوجي المعتمد في هذه المقالة.

أ- الكثافة الفيزيقية ليست عاملا مستقلا: اعتبر ورث Wirth الكثافة كأحد العوامل الثلاثة التي تحدد معالم الفضاء العمراني إلى جانب الحجم واللاتجانس وهذه العوامل الثلاثة مجتمعة من الناحية التحليلية تلخص طرح ورث Wirth والذي مفاده أن الفضاءات المتشابهة تولد ردود أفعال وآثار متشابهة وهذا ما لا نتفق معه وسنوضح أسباب اختلافنا مع هذا التصور. الكثافة برأي ورث Wirth تجبر الأفراد على الإكثار من الرموز الاجتماعية للتعرف المرئي حتى يتم تعويض النقص الحاصل في التواصل الاجتماعي. الكثافة تغذي التنافس وتسبب إقامة تجمعات سكانية على أساس المكانة الاجتماعية والحاجات وبذلك تكون المدينة أشبه بفسيفساء من عوالم اجتماعية تعزل بصورة قهرية عن بعضها البعض. ويؤكد ورث بأنه بالرغم من كثافة التواصل الفيزيقي فإن العزلة تفرض نفسها على الجميع. أما المعماريون فكثيرا ما يعتقدون بأن الكثافة الفيزيقية شرط ضروري وكاف لإقامة كثافة اجتماعية من الاتصالات وأكثر من هذا، عادة ما يفترضون بأن آثار الفضاء متشابهة مهما اختلفت الجماعات التي تشغل هذا الفضاء ومهما اختلفت انتماءاتها الثقافية. إننا لا نتفق مع هذا التصور الذي يجعل الكثافة الفيزيقية مطابقة للكثافة الاجتماعية من جهة ويجعل الكثافة الفيزيقية عاملا مستقلا ونحن نرى بأنها لا تملك آثارا متجانسة على شبكة التفاعلات. وبالرغم من استحالة الإلغاء التام لتأثير الكثافة الفيزيقية فإنها يجب أن تخضع هي الأخرى لعاملي البنية الاجتماعية والنمط الثقافي السائدان وإلا بحث التحليل في الروابط الميكانيكية كما ذكرنا سابقا. يمكن إدراج العديد

من الأمثلة التي ستؤكد بأن دراسة الكثافة الفيزيقية تقتضي ربطها بالبنية الاجتماعية والنمط الثقافي. فإذا افترضنا أن النمط الثقافي السائد في مدينة من المدن يعطي قيمة أكيدة للسكن باعتباره فضاء يضمن الخصوصية العائلية، فإن الكثافة الفيزيقية تظهر كما لو أنها تمثل تهديدا لهذه الخصوصية مما يؤدي إلى تقلص علاقات العائلات مع العالم الخارجي بالرغم من كونها حيوية بالنسبة للأفراد. وإذا قارنا بين عائلات تعيش في مساكن خاصة متجاورة يفصل بينها مساحات خضراء أو حدائق صغيرة، وبين عائلات تعيش في عمارة واحدة، فنحن نميل للاعتقاد– حتى نبقى أوفياء للتصور الذي أوردناه – بأن العلاقات بين العائلات التي تعيش في مساكن متجاورة أكثر كثافة من العلاقات القائمة بين العائلات التي تتقاسم العمارة الواحدة وبذلك فإن العلاقة مع الخارج لا تحددها الكثافة الفيزيقية ولكن مردها ضمان العزلة. إن هذه النتيجة المستخلصة من المثال تدحض الاعتقاد السائد بأن غياب الكثافة الاجتماعية للعلاقات مرده وجود تجانس على مستوى الوظائف أو على مستوى العنصر البشري في فضاء ما. وبغية التقليص من هذا الأثر، يقترح أصحاب الاعتقاد هذا تدعيم وتقوية عامل اللاتجانس ضمن السكان والوظائف وهذا كفيل بإخراج الأفراد من عزلتهم وإقحامهم في عمليات اتصالية ينجر عنها بروز شبكة كثيفة من التفاعلات تأخذ معنى اجتماعيا.

ب- **الحجم عنصر اندماج اجتماعي**: يعتبر الحجم العامل الثاني الذي يتناوله ورث Wirth بالبحث واستند إليه مع عاملي الكثافة واللاتجانس في تحديده لمفهوم المدينة وتحديده لمعالم تصوره الذي أصبح شهيرا في الدراسات الحضرية وهو"الحضرية كطريقة حياة" Urbanism As A Way Of Life. بيننا سابقا، أن عامل الكثافة في الفضاء لا يمكن دراسته إلا في سياق اجتماعي وثقافي ونقدنا بهذا الموقف الرابطة الميكانيكية القائمة بين الكثافة في فضاء ما وأثار هذه الكثافة بصفتها آثار متجانسة. نفس النقد نقدمه لتصور ورث Wirth لعامل الحجم ونؤكد على عكس ما يراه ورث بأن حجم المدينة أو الفضاء إنما يتم التقرب منه ودراسته في سياق البنية الاجتماعية والنمط الثقافي السائدان وبذلك ننفي إمكانية وجود آثار متجانسة للفضاء المعني ولا يمكن التسليم بالعلاقة الآلية بين الفضاء وحجمه والآثار الناجمة عنه. أبرز ورث Wirth العلاقة بين حجم المدينة والآثار المترتبة عنه من خلال عدة قضايا نوجزها في ما يلي:

- الفرد في المدينة يربح درجة عالية من الحرية ولكنه بالمقابل يفقد تلقائيته وحسه بضرورة المساهمة في بناء مجتمع مندمج وبالتالي ونتيجة لذلك يصبح الفرد يعاني من الفراغ الاجتماعي.
- حجم المدينة يؤثر على طبيعة التفاعلات بين الأفراد، فتصبح العلاقات سطحية وظرفية فتنشأ حالة من اللامبالاة والإنعزالية جراء ذلك.
- تصبح الحياة الحضرية غير مستقرة بتأثير تبعية الأفراد لبعضهم البعض نتيجة المهام المتخصصة.
- تصعب الاتصالات بين الأفراد وتكون مستحيلة في بعض الأحيان وعندما تتعمم هذه الظاهرة، تبرز عمليات التفويض والتمثيل كعمليات تعويضية لما لحق بالعلاقات الإنسانية.

وبعد هذا العرض، يتضح لنا بأن الحجم الكبير للمدينة حتى وإذا سمح بتنوع الاتصالات فإنه أيضا عامل تشويش للمعايير بحكم تنوعها وتناقضها.

فالنمط الثقافي يفرض تنظيما معينا للفضاء بشكل يظهر المدينة كما لو أنها مجموعة من الأحياء المتراصة المستقلة عن بعضها البعض مما ينتج عنه إلغاء للآثار المحتملة للحجم. وهنا تتكون أحياء يصبح فيها عامل الجوار عاملا إندماجيا أساسيا وبالتالي لا تستفيد الأحياء من إمكانيات التواصل الكبيرة التي يوفرها الحجم الكبير للمدينة.

ج- **اللا تجانس في الفضاء ليس عاملا مدمرا**: درس ورث اللاتجانس على مستوى المؤسسات والخدمات وكذا على مستوى الأفراد وأبرز ما ظهر من تفكيره علاقة الأفراد بالمؤسسات. اللاتجانس برأي الكاتب يظهر كيف أن المؤسسات والخدمات في نشاطها تلبي حاجات الفرد المتوسط وهي بذلك تجبر كل من يريد المشاركة في الحياة الاجتماعية، السياسية أو الاقتصادية، على إخضاع طلباته الفردية لطلبات الجماعة الكبيرة وبالتالي تأتي تلبيتها في المقام الثاني مما يقحم الأفراد في الحركات الاجتماعية الكبيرة.[6] أما الأثر الثاني لبعد اللاتجانس فهو قبول الفرد لحالة اللاأمن واللاستقرار كمعايير اجتماعية. والأثر الثالث يتمثل في انتماء الفرد الواحد لجماعات عدة لا تضمن أي منها ولاء الأفراد الكامل لها. هذه مجموعة من الآثار المرتبطة ببعد اللاتجانس كما قدمها ورث WIRTH والتي إن أخذت مجتمعة فإنها تبرز اللاتجانس كعامل مدمر للتفاعلات الاجتماعية والحال ليس كذلك. اللاتجانس في رأينا يستمد آثاره المدمرة من الحالة التي يكون فيها الأفراد في عزلة وفي مستوى من العجز يعيقهم عن الاندماج في فضاء يملك نفس الخصائص الاجتماعية والثقافية التي يملكونها. بل أن هذه الملاحظة غير صادقة في جميع الوضعيات: هناك من الأفراد من

يتمتع بالتصرف والسلوك المستقل الذي يسمح له – حتى وإن وجد نفسه في تجمعات سكانية كبيرة غير متجانسة – بإعادة بناء محيط معيشي خاص به ويشكل شبكة من العلاقات تتجاوز الفضاء الفيزيقي الذي يقطن فيه . إن دراستنا لبعد اللاتجانس، كشفت لنا وفي كثير من المدن في العالم – بأن الفضاء (الممثل هنا بالحي) الذي تشغله جماعة ما، جنسية ما، أو سلالة ما يتحول إلى وسيلة تملكها الجماعة لحماية هويتها الثقافية وضمان استمرارية تقاليدها الدينية، العائلية ... كما أن التحليل المتأني للجماعات الاجتماعية، يؤكد بأنها غير موزعة بصورة متجانسة على الفضاء الإجمالي للمدينة، بل على عكس ذلك الفضاء العمراني "متخصص سكنيا": يشغل كل حي جماعة غالبة وهذا ما يسمح بالتمييز بين حي يسكنه العمال وحي يسكنه أصحاب الأعمال الحرة وحي آخر تسكنه الطبقات الثرية ...

لن ننهي هذا القسم الذي خصصناه لمناقشة أفكار ورث Wirth دون التأكيد مرة أخرى بأن متغيرات الكثافة، الحجم والاتجانس لا يمكن اعتبارها مستقلة وأن آثارها تتغير في ضوء المشروع الذي يحمله الفاعلون الاجتماعيون في المدينة والذين يؤثرون بحسب نمط ثقافي معين وبنية اجتماعية معينة وبحسب الصورة التي يحملونها تجاه هذا النمط وهذه البنية.

د- القوالب التكنوقراطية الجاهزة ودراسة الفضاء العمراني: إن الفرق بين التحليل السوسيولوجي للفضاء العمراني والتحليل الذي تقدمه الجماعات التي لها ارتباط مباشر بالفضاء العمراني (المهندسون المعماريون العاملين في تهيئة العمران...) يكمن في أن الأول يتمتع بقدر كبير من "الحرية" فيمكن أن نصفه "بالتحليل المفتوح" بمعنى أنه يطرح بدائل للتصور والمبادرة، على عكس التحليل الثاني الذي يتقوقع على نفسه ويتسم بصفة "الانغلاق" أو يمكن وصفه "بالتحليل المغلق". فهو تحليل يقدم نفسه على شكل (وصفة) صالحة لكل ظرف ولكل مكان، نقرأ من خلالها الفضاء، أي فضاء بنفس الطريقة لنصل إلى نفس النتائج.

كما أن هذا التحليل يحمل في طياته خطابا "أخلاقيا" موجه للأفراد يريد أصحابه من خلاله التأكيد على أن تصورهم المثالي في حل مشاكل المدينة هو الأنفع – وربما الوحيد – ومن جهة ثانية ينكرون على الأفراد القدرة على استيعاب واقعهم المعيش بارتباطاته المعقدة مع الفضاء الذي يشغلونه، إذ أنه في رأيهم، يقع خارج وعي الأفراد. من هنا، تبرز 'مهمة' أو 'رسالة' المشروع التكنوقراطي الذي يبحث ويقترح قوالب للتفكير والممارسة تلغي بعد ردود

الأفعال أي Feed-Back وهذا إقصاء صريح للأفراد كطرف يستفيد مما فكر فيه واقترحه هؤلاء، بل هذا إلغاء واضح لحقيقة اجتماعية بديهية تؤكد أن الفضاء ببعده البشري يجب أن يكون مصدرا وقاعدة تقوم على أساسها التصورات والممارسات المهنية أو الاحترافية. بين عالم الاجتماع الجزائري، رشيد سيدي بومدين مظهرا آخر للمشروع التكنوقراطي حينما أكد بأن الدولة تمارس ضبطا اجتماعيا في تسييرها لظاهرة الفوضى العمرانية في الجزائر من خلال تقبلها درجة معينة من مخالفة القوانين حفاظا على النظام الاجتماعي. المهم في هذا السياق أن عملية الضبط تحتاج إلى أدوات عمرانية وقوانين تتجسد فيها هذه الأدوات في كل عملية كما أكده سيدي بومدين" هي(المخططات العمرانية) آداة لها فعالية في الضبط الاجتماعي نظرا لما تحظى به من قبول إذ تعتبر نتيجة دراسات متعددة الاختصاصات قام بها أخصائيون وتستهدف الصالح العام "[7] وهذا المقطع "يفضح" الطابع غير المحايد للمخططات العمرانية التي تعامل الأفراد كوحدات إحصائية وتتجاهل في نفس الوقت مسألة عدم تكافؤ الفرص في المجتمع. ونضيف – بدون تردد – أن المخططات العمرانية والإبداعات التقنية والمعمارية لن تكتسب قيمة اجتماعية إلا حينما يتم قبولها من طرف الجماعات النافذة وحينئذ تقترح للجماعات الضعيفة حتى تمارس عليها التقليد.

إن المشروع التكنوقراطي ومن خلال المخططات العمرانية، يحدد 'الصالح العام' غاية له ولكنه بذلك يحاول أن يخفي التناقض الذي يكتنفه وهو قائم بين منطق الإنتاج ومنطق التملك: الكثير من الأشياء في المدينة لا يمكن إنجازها إلا جماعيا بينما الوضعية الحضرية تغذي منطق السوق والملكية الفردية.

هـ- **المجتمع المحلي**: تداخل الفضاء الفيزيقي والفضاء الإجتماعي: إن اهتمامنا بمفهوم المجتمع المحلي يعود إلى كونه يستعمل في التحليل الحضري لإقامة صلة شبه آلية بين الإقليم وتشكيل جماعة ما في نفس الإقليم. ودون الولوج في الاستعمالات المتعددة لهذا المفهوم، ودون الوقوف على معانيه 'الأدبية' التي تصاحبه في الكثير من الدراسات، فإننا نهتم بالاستعمال الذي يؤكد وجود جماعات يمكن إدراجها ضمن خانة تعريف المجتمع المحلي تنمي إحساسا قويا للتضامن دون تجسيد فعلي لعلاقة مع الفضاء الذي تشغله وهذا هو حال بعض الجماعات التي تحتل مراكز قوة في المجتمع دون أن تتجسد هذه القوة بصورة ملموسة

يضمنها التجمع في فضاء عمراني ما. وبذلك، فإن طبيعة المجتمع المحلي لا يحددها تجذر عمراني معين، بل أن ذلك يتوقف على النمط الثقافي والتواجد الاجتماعي للأفراد في المدينة. من الواضح، أن هذا الطرح يذهب عكس التعريف الشائع للمجتمع المحلي بوصفه شبكة من العلاقات الشخصية المتبادلة، تضمن تعددا في الوظائف وتتمتع باستقلال تجاه العالم الخارجي

ثانيا/ الفضاء، البنية الاجتماعية والنمط الثقافي: حددنا في المحور الأول من المقالة الإطار المنهجي العام الذي يتم من خلاله دراسة الفضاء العمراني بعلاقته مع البنية الاجتماعية والنمط الثقافي السائدان بإبراز قضية على قدر من الأهمية في التحليل السوسيولوجي وتتمثل في النظر إلى الفضاء كمصدر تأثير وموضوع تأثير في نفس الوقت، أي أن دراسة الفضاء تحدده التفاعلات القائمة بين المجتمع والفضاء. الملاحظ أن المحور الأول مع تركيزه على القضايا المذكورة أعلاه، يبقى خاليا من تحديد صارم للمفاهيم الأساسية الموجهة لعملنا هذا ونعني بها الفضاء، البنية الاجتماعية والنمط الثقافي. إذا، المحور الثاني للمقالة يهتم، بهذه المفاهيم من حيث طبيعتها الإجرائية ثم في القسم الثاني منه نحاول أن نجد لهذه المفاهيم 'إمتدادات ميدانية' جمعناها تحت عنوان الممارسات وهو مفهوم لا يقل صعوبة عن المفاهيم الأخرى.

1- **وسط المدينة**: **فضاء للتوافق والتنافس**: حاز وسط المدينة على الكثير من الاهتمام في الدراسات الحضرية التي ركزت إنشغالها حول أنماط التصورات والممارسات والقيم المرتبطة بهذا الفضاء الذي يكون مصدر تنافر بين الفاعلين الاجتماعيين تارة، ومصدر توافق تارة أخرى. بين الباحث كورنو M. Cornu ، أهمية وسط المدينة باعتباره " المكان الذي تشغله النشاطات التي ينظر إليها بأنها الأكثر حيوية والأكثر نبلا، وهو المكان الذي تنجز فيه الهياكل الأكثر تمثيلية. يجسد وسط المدينة القيم الاجتماعية الأكثر حضورا، فهو يعينها، ويلعب دورا في تكوين الوعي الجماعي لأنه المكان الأكثر تشبعا بالمعاني السياسية في المدينة والأكثر رمزية"[8] وفي خضم تحليله للمدن الجديدة، يدرج كورنو Cornu وسط مدينة ستوكهولم (السويد) كنموذج للفضاء الذي يكون مصدرا للتنافس. فوسط مدينة ستوكهولم (بتاريخ ظهور الكتاب، 1969) تسيطر عليه الشركات الكبرى، الإحتكارات والبنوك. توجد خمس ناطحات سحاب أنجزت بالقرب من بعضها البعض وهذا – برأي كورنو – يبين أن

الأكثر قوة في المجتمع السويدي قد استحوذوا على المنطقة الأغلى في المدينة. إلى جانب البنوك والشركات الكبرى، أقيمت المحلات الفخمة والتجارة الكبيرة، فينشأ المركز التجاري الذي يؤلف مع المركز الإداري نمطا يبقى وفيا لمنطق النمو حاليا في المجتمعات الرأسمالية. أما وسط المدينة كفضاء للتوافق الاجتماعي، فقد كان محل اهتمام الباحثتين بنديكت فلوران B.Florin وآنا مادوف A. Madoeuf في دراسة حملت عنوان: تجديد الأماكن وصورها. القاهرة نموذجا.[9]

وسط المدينة القديمة في القاهرة – كما ذكرت الباحثتان وكما هو معروف – يضم المساجد الكبرى، الأزهر والحسين ويضم سوق خان الخليلي وقسما من حي الجمالية. هذا الوسط يوصف بالشعبي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان اجتماعية وثقافية، وهو يحمل شحنة من الهوية الجماعية. بدأت صورة وسط المدينة تتغير بداية من السبعينات من فضاء مغلق إلى فضاء مرتبط بفضاءات أخرى في مدينة القاهرة. عبرت عن هذا المنحى العديد من الأعمال الأدبية والسينمائية التي بني خطابها حول فقدان المدينة لخصوصيتها التي عرفت بها قديما وفي نفس الوقت تقدم صورة قاتمة عنها تختصر في واقع المعالم الثقافية الآيلة للإندثار وبالتالي يجب حمايتها. تدعم هذا المطلب بعد زلزال 1992 الذي تم استغلاله للتأكيد على ضرورة حماية التراث وكذا ضرورة ترحيل قسم من السكان إلى الضواحي حتى تبدأ عمليات الترميم والتجديد خاصة وأن المدينة مدرجة في لوائح اليونيسكو كجزء من التراث العالمي. وسط المدينة القديمة – برأي الباحثتين – فضاء للتوافق الاجتماعي لأنه فضاء تتوافد عليه كل الطبقات الاجتماعية خاصة في الأعياد الدينية. وهو فضاء تجتمع فيه القيم الثقافية التقليدية التي توحد كل المجتمع. لكن هذا الفضاء – وحتى وإن كان فضاء توافق – لا يضمن إقامة وحدة بين الفئات الاجتماعية المختلفة. ومن هنا تطرح الدراسة السؤال التالي: هل الدعوة إلى حماية وسط المدينة من الإنهيار، مردها الدواعي الثقافية والحضارية أم أنها تندرج ضمن مشروع أوسع وغير معلن؟

تجيب الدراسة بفرضية معالمها لم تتضح بعد وهي: "إن التركيز على ممارسات السكان في وسط المدينة القديمة وإظهارهم كطرف يساهم في تهديم وتخريب المعالم الثقافية

قد يعني بروز إرادة جديدة لدى الطبقات المسيطرة في إحتلال الفضاء العام (بعد نفورها منه) والذي من خلاله تبحث لنفسها عن هوية وطنية أو على الأقل عن هوية جماعية" [10]

2- **الخصخصة الاجتماعية والثقافية للفضاء العمراني**: نطرح مظهر 'الخصخصة الاجتماعية والثقافية للفضاء العمراني' بمعنى التواجد المكثف لمؤشرات التمايز الثقافي ورموز الإنتماء الإجتماعي في فضاء ما،أكثر من تركيزنا على معنى الملكية الفعلية للفضاء. بالرجوع إلى دراسة فلوران ومادوف تبين نزعة بعض سكان مدينة القاهرة نحو إقامة حدود إجتماعية وثقافية للفضاء الذي يشغلونه من خلال ممارستهم اليومية .فلقد أدى بروز المدن الجديدة المحيطة بمدينة القاهرة ،إلى ظهور أنماط جديدة من تعامل سكان القاهرة مع الفضاء الذي يشغلونه. وهكذا أنجزت أحياء راقية كثيرة تتكون عادة من فيلات فخمة محاطة بحدائق وجدران تحميها ، توكل مهمة حماية هذه الأحياء لشركات خاصة .

إن هذا النوع من الأحياء يشير إلى بروز نمط حضري جديد مرتبط بالطبقات والشرائح الثرية ، يقصي من سياقه خصائص الفضاء العام التي يشترك فيها غالبية سكان القاهرة، من زحام، تلوث، صعوبة المعيشة، الفقر، السكن في المقابر والسطوح ،تحويل السكنات إلى فضاءات للنشاط الإقتصادي... النمط هذا وما يرتبط به من ممارسات، يقترح طريقة حياة مغايرة لطريقة الحياة السائدة في مدينة القاهرة، وبذلك فإن حالة الفوضى التي تطبع القاهرة يقابلها حالة النظام الدقيق الذي تجسده هذه الأحياء. إن الطبقات الغالبة في القاهرة تتحرك في الفضاء الخاص الذي يجسد إنتماءا اجتماعيا وثقافيا روافدهما هي المدارس، المراكز التجارية، النوادي والفنادق الفخمة بكل مرافقها الثقافية والترفيهية والاجتماعية (إقامة حفلات الزواج). أما الطبقات المتوسطة فتميل إلى التواجد في الفضاءات العامة ويميل أفرادها نحو الذهاب إلى أحياء غير الأحياء التي يسكنون فيها بدواعي مهنية، ترفيهية أو تجارية. وبالرغم من هذا التمايز الاجتماعي والثقافي، فإن سكان القاهرة يجتمعون – وبصورة استثنائية – في فترات الأعياد في فضاءات مثل الأهرام، سد القناطر، حديقة الحيوانات أو في المساحات الخضراء. الإلتقاء الظرفي الذي تفرضه المناسبات الدينية والعطل الرسمية على مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية يمكن أن يتحول إلى إلتقاء دائم يجسد التعايش بين الفئات الاجتماعية في فضاء فيزيقي مشترك لكن مع احتفاظ كل فئة

بخصائصها الثقافية وطقوسها الاجتماعية، والدراسة التي خصصتها الصحفية أميرة دوس، جريدة الأهرام الأسبوعية، لظاهرة العيش فوق سطوح العمارات تعطينا صورة مبسطة لما ذكرناه ولكن صورة يمكن أن تبنى حولها الحجج العلمية الموضوعية. [11]

ذكرت الصحفية بأن ظاهرة السكن فوق السطوح ترتبط بالعمارات التي انجزت قبل الستينات والتي تملك خصوصية عمرانية تتمثل في غرف الغسيل الموجودة في السطوح. هذه الغرف حولت عن وظيفتها الأصلية إلى أماكن يسكن فيها الوافدون على القاهرة بحثا عن العمل، بصيغة الكراء في المراحل الأولى من استفحال أزمة السكن ثم إلى صيغة الملكية كحل نهائي. قدمت الصحفية في عملها، نماذج للأسر التي تشغل السطح في العمارة الواحدة وكذا أسر تشغل سطح عمارة أخرى تقع في حي آخر، بينت من خلال هذه النماذج التنوع الثقافي والاجتماعي اللذين لم يحددهما الانتماء الفيزيقي الواحد، أي سطح العمارة.

النموذج الأول يمثل عمارة تطل على ساحة عابدين المشهورة، يشترك فيها المحامون، المحاسبون، وكالات السفر ومساكن خاصة وأما السطح فتشغله خمس عائلات يبلغ مجموع أفرادها الثلاثين. تصف الصحفية واقع هؤلاء مبينة كيف يتعايش الأفراد مع الأوساخ المتراكمة في كل مكان ومع الحيوانات (دجاج وعنزة كما ذكرت)، إضافة إلى تواجد التكنولوجيا ممثلة بالأجهزة الكهرومنزلية، الهاتف والهوائي المقعر. أما الأطفال فلا شيء يمنعهم من لعب الكرة. هذا الفضاء الذي يثير الدهشة والاستغراب – ربما الإشمئزاز – لدى الوافد الخارجي، يصفه رب الأسرة "بجنة حقيقية" تتيح له النوم في العراء صيفا، والتمتع بأشعة الشمس شتاء. أما السطح المجاور للذي ذكرناه، فتشغله عجوز مسنة لوحدها، كرست النظافة والمحيط النقي كمبدأين مرتبطين بهذا الفضاء. تذكر الصحفية عمارة أخرى تطل على النيل تعيش فوق سطحها أسرتان تتقاسمان أعباء الحياة اليومية ولا وجود لحياة خاصة لكل منهما بالمعنى المعروف والمتداول اجتماعيا: إذا أوكلت مهمة الطبخ لإحدى الأسرتين اليوم، فإن الأسرة الثانية ستقوم بتنظيف السطح وغسل الثياب. الأواني المنزلية مشتركة وعادة تبقى في متناول الجميع. إقتناء المواد الغذائية يتم عن طريق قفة تربط بحبل يصل إلى البقال في أسفل العمارة.

النموذج الأخير الذي ورد في عمل الصحفية هو لرسامة فرنسية شابة 'سحرها' سطح العمارة، فقررت أن تقيم فيه وحولته إلى 'استديو' يلتقي فيه الأصدقاء من الكتاب والفنانين.

إن عرضنا لبعض أشكال التمايز الاجتماعي والثقافي بارتباطها مع الفضاء العمراني، في المجتمع العربي الممثل بمدينة القاهرة، لن يغنينا عن إلقاء نظرة ولو وجيزة على المجتمع الغربي الممثل بمدينة باريس والتي يظهر فيها التمايز الاجتماعي والثقافي بعلاقتهما بالفضاء العمراني، على نحو صارخ. خصص الباحثان ميشال بنسون ومونيك بنسون – شارلو دراسة يتناولان فيها Michel Pinçon et Monique Pinçon-Charlot خصائص ثقافة الطبقة البرجوازية وخصائص ثقافة الطبقة العمالية على مستوى بروز وتوزع هذه الخصائص في المناطق المختلفة لمدينة باريس.[12] بين الباحثان بأن الثروة الاقتصادية ليست مؤشرا كافيا لتحديد الإقليم الاجتماعي للطبقة البرجوازية والذي يغطي الأحياء التي تقع غرب مدينة باريس، بل ما يحدده هو الفضاء الخاص الممثل بالنوادي الخاصة والمؤسسات والهيئات الخاصة التي يتوافد عليها فئة معينة من الناس. تتميز هذه الأحياء باستقرار ساكنيها وبالرغم من ذلك أصبحت قبلة لأنواع معينة من 'الغزاة' منها الوزارات، السفارات، إدارات الشركات الكبرى، مقرات وسائل الإعلام، كبار مصممي الأزياء العالميين ومنتجي العطور ذات الشهرة العالمية. ونظرا لهذا 'الغزو' ظهرت العديد من اللجان تعمل على الدفاع عن خصوصيات هذه الأحياء. إذا كانت ثقافة الطبقة البرجوازية في مدينة باريس استطاعت أن تقاوم عوامل التغيير لعدة عقود، فإن الكثير من الدراسات الحضرية تساير الطرح القائل 'بانهيار الطبقة العاملة' بالمعنى السياسي والثقافي ومن هنا وضعت فرضية زوال الأحياء المرتبطة اجتماعيا وثقافيا بالطبقة العاملة.(دراسات Beaud و Pialoux ودراسات Susanna magri & topalov). [13]

تتوزع أو تتواجد الطبقة العاملة في الأحياء الشرقية من مدينة باريس وأهم خصائص الأحياء هذه: ضيق الفضاء المشغول، الكثافة السكانية العالية، قلة النظافة، الزحام ... تعرف هذه الأحياء بالنشاط التجاري الكبير وبالعدد الكبير من المقاهي تمثل فضاء للراحة واللقاء وعقد الصفقات التجارية وأين يشجع التبضع المحلي لأن الالتجاء إلى خارج الإقليم ينظر إليه كسلوك بورجوازي من جهة، ويجسد عدم الإلتجاء إلى خارج الإقليم تضامنا بين الإقليم الواحد. وتبعا لذلك، يشعر الأفراد الذين يشغلون الإقليم بأنهم ينتمون إلى 'قرية' ويميلون إلى

الضواحي أكثر من وسط المدينة وهذا ما يفسر قولهم "إننا ذاهبون إلى باريس" عندما ينتقلون إلى وسط المدينة. لكن تشبث هؤلاء بالإقليم لم يمنع سياسات الترميم والتحديث، من إحداث تغييرات أساسية جعلت الإقليم يفقد الكثير من خصوصياته الإجتماعية والثقافية. [14]

3- **القيم في ممارسات الفاعلين الاجتماعيين**: نهتم في هذا الجزء بالآليات والاستراتيجيات المنتهجة من لدن الفاعلين الاجتماعيين في تعاملهم مع الفضاء العمراني بعد أن اهتم الجزء السابق بوصف حالة الفضاء كمرحلة نهائية أو كوضع قار لا يخبرنا بقوة عن المرجعيات والخلفيات والعوامل المحددة لبعديه الاجتماعي والثقافي. بالمعنى الآخر، نحاول في هذا الجزء ترصد المبادئ التي تقوم عليها ممارسات الفاعلين الإجتماعية وهي في الغالب غير معلنة، تحدد بشكل كبير طبيعة الفضاء وما يرتبط به من أبعاد إجتماعية وثقافية. يجب التمييز بين حالتين عندما ندرس ممارسات الفاعلين الإجتماعيين:

الحالة الأولى التي يكون فيها النمط الثقافي السائد في المجتمع في فترة تاريخية معينة، نمطا قائما على الإنسجام. والحالة الثانية التي يكون فيها هذا النمط قائما على التنافس لتحقيق العدالة. في حالة النمط الثقافي القائم على الإنسجام، تتعايش الجماعات والشرائح الإجتماعية والطبقات وتقبل الإختلافات التي تميزها عن بعضها البعض ولا يجعل البعض منها إقصاء وإلغاء البعض الآخر غاية له وبالتالي فإن الفضاء الذي تشغله كل هذه الجماعات يتصف بالإنسجام.

أما النمط الثاني وعندما يتوفر التمييز على مستوى الفضاء، تبحث بعض الجماعات عن الإستقلال عن سلطة تنظيمية تقصيهم أو تتجاهلهم أو تفضل جماعات أخرى أو قوانين تقوي البعض على الآخر. لا شك أن النمط الأول أقل انتشارا وحدوثا لأن تاريخ المجتمعات وخاصة المعاصرة منها قائمة على مبدأ التنافس. عندما يتحول الفضاء العمراني إلى معيار للتفاوت الإجتماعي ومصدر نفوذ سياسي واقتصادي ومصدر ريع ومضاربة فإن النموذج الذي يفرض نفسه هو نموذج الإقصاء والإلغاء. فيصاب الفاعلون الاجتماعيون "بهوس وحمى" امتلاك الفضاء الذي يؤمن لهم مكانة اجتماعية، اقتصادية وسياسية مرشحة للديمومة في الزمن حتى تورث لإبناءهم وأحفادهم وبذلك يعاد إنتاج العلاقات الاجتماعية. النموذج القائم على التنافس يطرح مبدأ المشاركة في الإطار الحضري وتطرح القضية بصيغة النزاع

بين منطق الإنتاج ومنطق الامتلاك. فالأفراد والجماعات التي تتخذ من حجة تنمية القدرات الإنتاجية للتأكيد على ضرورة إقامة تضامن واسع النطاق في المجتمع لتحقيق الغايات الجماعية و "الصالح العام"، يلحون على ضرورة اتخاذ القرارات مركزيا بغض النظر عن كيفيات التطبيق الميداني لهذه القرارات وبهذا فإن مبدأ المشاركة ليس ذي قيمة.

أما الأفراد والجماعات التي تطالب بالمشاركة، فهي تطمح أن يتخذ القسم الأكبر من القرارات في مستويات ضيقة – الحي مثلا – دون الأخذ بعين الاعتبار بأن عددا معينا من القضايا يطرح في مستويات عليا وبذلك فإن هذه الجماعات تقبل بنمو أقل سرعة بحكم أن المشاركة تقتضي وقتا كافيا للإعلام والمناقشة. لكن هناك من الجماعات (قد تكون من التي تدافع على مركزية القرارات) من يعتقد بأن المشاركة لن تحقق العدالة بل تكرس التفاوت الاجتماعي. فإذا تقرر مثلا إعطاء الأحياء حرية في التسيير قائم على التمويل الذاتي سيؤدي إلى وضع قد نجد فيه الأحياء الغنية قد استفادت من التجهيزات الأكثر تطورا والأكثر غلاء بحكم توفر الموارد المالية لدى الأغنياء. في بعض الأحيان، وحينما يبلغ النزاع ذروته بين مشاريع الفاعلين الاجتماعيين تتحول ممارسات بعضهم إلى ممارسات إخضاع، قهر وقمع وممارسات البعض الآخر إلى تمرد على الوضع القائم بكل أبعاده، وإلى ثورات اجتماعية ضيقة أو شاملة. في هذه الحالة يوظف مبدأ تحطيم النمط الثقافي لبعض الفئات الاجتماعية ومحاولة استبداله بالنمط الثقافي الممثل للجماعات الغالبة مع الاعتقاد الخاطئ بأن الجماعات الضعيفة والخاضعة لعمليات التغيير، سينتهي بها الأمر إلى "التنازل" عن ما يميزها اجتماعيا وثقافيا وتذوب في ما يقترح عليها.

الفرضية الكامنة وراء هذا التصور هي الاعتقاد بأن الإبعاد الفيزيقي للأفراد يصاحبه إبعاد اجتماعي وثقافي والواقع يؤكد إن سياسات 'الترحيل الجماعي' التي تنتهجها بعض الدول تحت ذرائع تقنية، اجتماعية وسياسية، لا تزيد الأفراد والجماعات المبعدة إلى فضاءات جديدة، إلا تشبثا بالتقاليد والسلوكات والتصورات المتجذرة فيهم. ألم تبين تجربة القرى الاشتراكية بالجزائر في فترة السبعينات أوجه تعامل 'الجيوش' من الفلاحين المهجرين من أماكن إقامتهم إلى الفضاء العصري، الذي تبين بأنه لم يحسب أي حساب للنمط المعيشي لهؤلاء؟ الفلاح الذي كان يعيش في أسرة ممتدة، قبل على مضض أن تفكك أسرته إلى نوى متعددة تم

توزيعها مجاليا. الفلاح الذي كان ينام وماشيته بقربه، عزل عن ثروته و "رأسماله السيادي" بالمعايير الفيزيقية التي يفرضها المسكن العصري الجديد الذي صمم 'معماريا' ولم يصمم اجتماعيا وثقافيا. الكثير من الفلاحين آنذاك عادوا أدراجهم مفضلين حالة البؤس التي تصون كرامتهم على حالة الرخاء التي تجعل منهم وحدات إحصائية.

وفي الثمانينات قررت السلطات الجزائرية القضاء على الأحياء القصديرية المتواجدة بكثرة في العاصمة تحت ذريعة أن هذه الأحياء تشوه الوجه الجمالي للعاصمة. وتم ترحيل مئات الآلاف من السكان إلى المناطق التي هجروا منها وخلفت العملية هذه مآسي اجتماعية لم تختف آثارها ليومنا هذا. المهم، الممارسة التي غلفت آنذاك بضرورة تنظيم الفضاء ظهرت بوجهها الحقيقي بعد أن رمي بقناع المبررات العمرانية والاجتماعية جانبا وبدأت تبرز معالم مشروع الطبقات الثرية في المجتمع التي أصبحت في أمس الحاجة إلى 'متنفسات' تضمن لها استثمار الثروات المتراكمة التي تم بناؤها في السبعينيات والثمانينات وبدأ يظهر نمط ثقافي لم يألفه الجزائريون من استهلاك للكماليات، والسفر إلى الخارج بمبالغ من العملة الصعبة أصبحت حقا للجميع، وإمكانية شراء أملاك الدولة بأثمان لا تخطر على بال ... وصاحبت هذه الإجراءات، قرارات اقتصادية كبرى أحدثت آثارا مدمرة على الاقتصاد تسببت في تفكيك النسيج الاقتصادي الموروث عن فترة التسيير الموجه، فلاحت بوادر الأزمة فكان انفجار88.

وإذا عرضنا الحالة الجزائرية، فإنه بالإمكان عرض تجارب مجتمعات أخرى، عربية مثلا، تشترك كلها في مبدأ تحطيم النمط الثقافي للجماعات الضعيفة ومحاولة إقامة مشاريع مجتمعية تضمن تجديد وترسيخ قيم وتقاليد وسلوكات الجماعات المهيمنة. وغالبا ما تمرر هذه المشاريع بغفلة من المجتمع وبتواطؤ أو تحالف من جماعات تحتل مكانة نفوذ أو تطمح لبلوغها. وفي خضم الجدل السياسي والاجتماعي يصبح الفضاء العمراني 'مطمعا' يثير 'شهية' الفاعلين الاجتماعيين الذين يحصل الإتفاق بينهم في ظرف تاريخي اجتماعي ويتعارضون في ظرف آخر. أظهرت، مثلا، الدراسة التي أنجزتها الباحثة منى حرب القاق حول مشروع آليسار15، كيف تحول هذا المشروع من غاياته التقنية والمعمارية المكرسة في الوثائق والمخططات والقوانين ليخدم الجماعات الضعيفة المتواجدة في الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت إلى مشروع لم تتحقق أهدافه الأصلية (حتى يوم إنجاز الدراسة) وحققت من

خلاله غايات برزت في مراحل متقدمة أهمها إنجاز الطرقات السريعة التي تدعم الحركة السياحية التي تستفيد منها جماعات غير الجماعات التي أقيم المشروع من أجلها. وأظهرت الدراسة أن الحكومة اللبنانية استطاعت أن تمرر مشروعها الخفي بعد عملية تفاوض مستمرة اقتصرت على الحكومة وحركة أمل وحزب الله وتم إقصاء الفاعلين الآخرين، الأمر الذي سمح لحركة أمل وحزب الله المتجذرتين في الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت، بجني مكاسب سياسية من حيث أن المشروع ضمن لهما توسيع قاعدتهما السياسية ومكنهما من تدعيم التعبئة الشعبية. أما الباحث حسان رشيق، فقد بين في دراسته التي خصصها لمدينة الدار البيضاء المغربية، بأن التواجد المستمر للدولة من خلال أجهزتها المختلفة حتى في أكثر الفضاءات ضيقا (الأحياء مثلا) أعاق بروز حركات اجتماعية تسمح بوضع سياسات حضرية مناسبة وألح على أن "مدينة المستقبل لا يمكن أن تكون ورقة بيضاء تسجل فيها الدولة سياساتها دون أن تلقى معارضة مهيكلة من طرف الفاعلين الآخرين"[16].

خاتمة: اقترحنا في عملنا المتواضع مجموعة من العناصر التحليلية تؤلف في مجملها مقاربة منهجية لدراسة الفضاء العمراني بارتباطاته الثقافية والاجتماعية ولا ندعي أن العناصر المقترحة شاملة وكافية، ولا المقاربة هي المثلى – ونحن نقدنا التحليل "بالوصفات الجاهزة" – لكن نضع العمل في خانة الأعمال التي تبحث عن الجدية بكل ما يحمل هذا المنحى من هفوات منهجية وإنزلاقات نظرية واردة. برز في المقالة ثقل الأفكار والقوالب الجاهزة في مستوى التصور، في ما هو عليه الفضاء وفي ما يجب أن يكون عليه وهذا برأينا يترجم ميلا نحو 'إخضاع الفضاء' للتصور، قد يخفي مركزية في التوجه والممارسة، قد تتحول إلى 'ديكتاتورية التصور والممارسة'. وبهذا فإن التصور الذي نحسبه موضوعيا، هو ذلك الذي يتيح بروز البدائل ليس في الفرع المعرفي الواحد فحسب ولكن في مختلف الفروع المعرفية الأخرى مجتمعة. وإذ ننادي 'بدمقرطة' التفكير في الفضاء العمراني، فنحن أيضا ننادي بنفس الوضوح، 'بدمقرطة الممارسة' تجاهه وأحد أوجه تجسيدها هو تكريس ديناميكية تحطم إحتكار الدولة للقرار والمبادرة وإشراك كل الفاعلين دون تمييز.[17] أما الوجه الآخر لما نسميه 'دمقرطة الممارسة' تجاه الفضاء العمراني فقد عبرت عنه الباحثة راضية عبد الإله-غربي في الفقرة التالية: " إن تهميش العلوم الاجتماعية والإنسانية في القضايا الحضرية يساهم في تهميش الساكن لأن غياب هذه العلوم يجعل الساكن بدون ملاذ وبديل يلتجأ إليهما في عملية تصوره لمجال حياته ومجال أحلامه. تتلخص القضية في ضرورة تزويد المشروع العمراني برصيد معرفي وعملي يضع في الحسبان الخصوصيات الإنسانية، الاجتماعية-التاريخية والثقافية، الأمر الذي يسمح للمخطط، بكل تأكيد، بإعادة النظر في العلاقة التي تربطه بالساكن وفي منهجيات تصور المدينة." [18]

المصادر والهوامش:

1- L. WIRTH, Urbanism as a way of life, in A.J. Reissjr (Ed), on cities and social life, university of Chicago press, Chicago 1938.

كنص أصلي ثم مراجع كثيرة تناولت أفكار ورث.

(2) ظهرت الطروحات هذه بقوة في:

E. Howard, garden cities of tomorrow, Faber and Faber, London, 1945.

LE CORBUSIER, manières de penser l'urbanisme, collection, mediations, Denoel/Gonthier, Paris.

3- Djounid HADJIDJ. « urbanification et appropriation de l'espace. Le cas de la ville d'Oran » in INSSANIYAT, N° 16 (Jan-Avr 2002). PP 237-243

4- Jean Remy, Liliane voyé, La ville et l'urbanisation, Duculot, p59.

5- رشيد سيدي بومدين، "أهي فوضى عمرانية حقا؟" في نقد، عدد 16، (ربيع/ صيف 2002)، ص. 5-8.

6- Remy et voyé, p.15.

7- سيدي بومدين، ص.08..

(8)àM. CORNU, villes nouvelles ou les incertitudes de l'urbanisme, La pensée, N° 148, 1969, p.27.

9- Bénédicte florin, Anna madoeuf. « Renouvellement des lieux et de leurs images ». in NAQD, N°16, pp.67-79.

10- Florin, modoeuf, p.75.

11- AMIRA DOSS. « Sur un immeuble perché » in Le quotidien d'Oran, (20 Février 2003).

12- Pinçon michel, Pinçon-Charlot monique, Dans les beaux quartiers, Paris, seuil, 1989.

13- Beaud stephane, pialoux michel, Retour sur la condition ouvrière, Paris, Fayard, 1999. Magri susanna, topalov christian, Villes ouvrières : 1900-1950., Paris, l'harmattan, 1989.

14- Coing Henri, Rénovation urbaine et changement social, Paris, éd. ouvrières 1966.

15- منى حرب القاق. "بيروت بعد الحرب: الموارد، المفاوضات، الاحتجاجات في مشروع أليسار" في نقد، عدد 16 (ربيع/صيف 2002) ص ص. 12-25.

16- حسان رشيق "الدار البيضاء: السياسات الحضرية والضغوط الاجتماعية" في نقد، عدد 16 (ربيع/صيف 2002) ص ص. 57-65.

17- Djounid Hadjidj.¨Urbanification¨ Et Appropriation De L' espace. Le Cas De La Ville D'oran) In Inssaniyat , N16 (Jan_Avr 2002) , P.240 .

18- Radia Abdellilah-Gharbi .(Processus D urbanisation a Oran. Discours Et Logiques Des acteurs) In In ssaniyat, N17 _18 (Mai Dec 2002), PP.231_240.